نظرية الشرط وتطبيقاتها الفقهية
The Theory of Conditionality and its
Jurisprudential Applications

إعرابو

د/ أريج بنت خالد السحيباني

قسم أصول الفقه كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نظرية الشرط وتطبيقاتها الفقهية

أريج بنت خالد السحيباني

قسم أصول الفقه - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : I.areej.k@gmail.com

المُلخَص :

إن نظرية الشرط تعد من القضايا الفقهية التي تحتل موقعاً مركزياً في بناء الأحكام الشرعية وتنظيم العلاقات بين المكلفين، إذ تتعلق هذه النظرية بضبط تحقق الأحكام بناءً على تحقق شروطها، وتظهر تطبيقاتها في مختلف الأبواب الفقهية، من العبادات إلى المعاملات إلى النكاح والطلاق، وغيرها من أبواب الفقه التي لا يكاد يخلو واحدٌ منها من صور متعددة للشروط.

ولا يقف أثر هذه النظرية عند حدود الفقه التطبيقي، بل تمتد جذورها إلى علم أصول الفقه، فهي من النظريات ذات الصبغة الأصولية؛ لتداخلها مع مباحث هذا العلم، لا سيما ما يتعلق بأقسام الأحكام الوضعية المرتبطة بالحكم الشرعي، وما لها من أثر أيضاً في مباحث دلالات الألفاظ، مما يُضفي على هذه المسألة طابعاً تأصيلياً دقيقاً يجعلها مؤهلة للبحث النظري، إلى جانب التطبيق العملي.

وقد توصل الباحث لعدة نتائج من أهمها:

أن نظرية الشرط ترتبط بعدد من القواعد الفقهية، منها: قاعدة "يلزم مراعاة الشرط قدر الإمكان"، وقاعدة "مقاطع الحقوق عند الشروط"، وغيرها من القواعد التي تُظهر أثر الشروط وأهمية الالتزام بها.

الكلمات الافتتاحية : الشرط ، نظرية الشرط ، الشرط وتطبيقاته ، الشرط وموجباته.

The Theory of Conditionality and its Jurisprudential Applications

Areej bint Khalid Al-Suhaibani

Department of Fundamentals of Islamic Jurisprudence - College of Sharia - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia

Email: I.areej.k@gmail.com

Abstract:

The theory of conditionality is a jurisprudential issue that occupies a central position in constructing Islamic rulings and regulating relationships between those subject to Islamic law. This theory concerns the enforcement of rulings based on the fulfillment of their conditions. Its applications appear in various areas of Islamic jurisprudence, from acts of worship to transactions, marriage and divorce, and other areas of Islamic jurisprudence, almost all of which contain multiple forms of conditions.

The influence of this theory is not limited to applied jurisprudence; rather, its roots extend to the science of the principles of Islamic jurisprudence. It is a theory with a fundamentalist character, intertwined with the discipline's research, particularly those related to the categories of positive rulings associated with Islamic law. It also has an impact on the semantics of words, giving this issue a precise foundational character, making it eligible for theoretical research as well as practical application. The researcher reached several conclusions, the most important of which are: The theory of conditionality is linked to a number of jurisprudential rules, including: the rule "conditionality must be observed as much as possible," the rule "rights are interrupted by conditions," and other rules that demonstrate the impact of conditions and the importance of adhering to them.

Keywords: Conditionality, Theory Of Conditionality, Conditionality And Its Applications, Conditionality And Its Obligations.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الولي البرّ الرحيم، الذي أحكم الشرائع، وأرسى الأحكام، وشرع الشروط لحكم يعلمها سبحانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي بُعث بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن نظرية الشرط تعد من القضايا الفقهية التي تحتل موقعاً مركزياً في بناء الأحكام الشرعية وتنظيم العلاقات بين المكلفين، إذ تتعلق هذه النظرية بضبط تحقق الأحكام بناءً على تحقق شروطها، وتظهر تطبيقاتها في مختلف الأبواب الفقهية، من العبادات إلى المعاملات إلى النكاح والطلاق، وغيرها من أبواب الفقه التي لا يكاد يخلو واحدٌ منها من صور متعددة للشروط.

ولا يقف أثر هذه النظرية عند حدود الفقه التطبيقي، بل تمتد جذورها إلى علم أصول الفقه، فهي من النظريات ذات الصبغة الأصولية؛ لتداخلها مع مباحث هذا العلم، لا سيما ما يتعلق بأقسام الأحكام الوضعية المرتبطة بالحكم الشرعي، وما لها من أثر أيضاً في مباحث دلالات الألفاظ، مما يُضفي على هذه المسألة طابعاً تأصيلياً دقيقاً يجعلها مؤهلة للبحث النظري، إلى جانب التطبيق العملي.

وقد اخترتُ دراسة هذه النظرية؛ لعدة اعتبارات علمية ومنهجية، أوجزها فيما يأتي:

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- ارتباط نظرية الشرط بعلمي الفقه وأصوله، مما يمنحها بُعداً تأصيلياً دقيقاً.

٢- اتساع أثر الشروط في التكاليف الشرعية، وفي العقود والالتزامات بمختلف صورها.

٣- عدم وجود دراسة متخصصة تناولت النظرية بصورة جامعة للتأصيل والتطبيق.

أهداف البحث:

١- توضيح المراد بنظرية الشرط، وإيراد الأدلة الدالة على مشروعيتها الشروط.

٢- بيان أقسام الشرط وأركانه وخصائصه، والشروط المعتمدة فيه.

٣- استعراض القواعد الفقهية المتعلقة بالشروط، مع التطبيق على نماذج فقهية منتقاة.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في: مقدمة، تليها ثلاثة مباحث رئيسية، ثم خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف نظرية الشرط، والأدلة على مشروعيتها الشروط، وأقسامها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف نظرية الشرط.

المطلب الثاني: الأدلة على مشروعيتها الشروط.

المطلب الثالث: أقسام الشروط.

المبحث الثاني: أركان الشرط، وخصائصه، وشروطه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الشرط.

المطلب الثاني: خصائص الشرط.

المطلب الثالث: الشروط المعتبرة لصحة الشرط.

المبحث الثالث: القواعد والتطبيقات الفقهية المتعلقة بالشرط، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: القواعد الفقهية المتعلقة بالشرط.

المطلب الثاني: التطبيقات الفقهية المتعلقة بالشرط.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

سائلة الله التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه
الكريم، نافعاً للدارسين والباحثين، إنه ولي ذلك، وهو المستعان، وعليه
التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به.

المبحث الأول: تعريف نظرية الشرط، والأدلة على مشروعية الشروط، وأقسامها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف نظرية الشرط:

يعد مصطلح نظرية الشرط من المصطلحات المركبة من جزئين، لذا فإنه يعرّف باعتبارين، باعتبار كونه مركباً من لفظين هما: "النظرية"، و"الشرط"، وباعتبار كونه لقباً اصطلاحياً على علم معين. فأما تعريف مصطلح "نظرية الشرط" باعتباره مركباً:

النظرية لغة: مشتقة من النظر، يقول ابن فارس: "النُّونُ والظَّاءُ والرَّاءُ أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد، وهو: تأمل الشيء ومعابنته، ثم يستعار ويتسع فيه"^(١)، وبالجملة فهو يرجع إلى ثلاثة معانٍ أساسية:

١- التوقف والانتظار، يقال: نَظَرْتُ فُلَانًا وَأَنْتَظَرْتُهُ بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَسِبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾^(٢).

٢- التأمل والاعتبار، يقال: نظرتُ في كذا: تأملتُه، كَتَنَظَّرَه، ومنه قوله: ﴿قُلِ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣).

٣- المشاهدة بالأبصار، يقال: نَظَرَه يَنْظُرُه نَظَرًا وَمَنْظَرًا وَمَنْظَرَةً وَنَظَرَ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾^(٤).^(٥)

(١) مقاييس اللغة (٥/٤٤٤)، مادة "نظر".

(٢) من سورة الحديد، من آية رقم (١٣).

(٣) من سورة يونس، من آية رقم (١٠١).

(٤) من سورة البقرة، من آية رقم (٥٢).

(٥) انظر: لسان العرب (٥/٢١٥-٢٢٠)، وتاج العروس (١٤/٢٤٥)، كلها مادة "نظر".

ولعل أقرب هذه المعاني الثلاث إلى المقصود الاصطلاحي هو: المعنى الثاني، حيث تأتي النظرية اصطلاحاً بمعنى: التأمل العقلي. **النظرية اصطلاحاً:** يمكن تعريفها بوجه عام بالقول بأنها: "فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض ويردّها إلى مبدأ واحد، يمكن أن نستنبط منه حتماً أحكاماً وقواعد"^(١).

الشَرْطُ لُغَةً: مأخوذ من مادة (شرط)، قال ابن فارس: "الشَّيْنُ والرَّاءُ والطَّاءُ أصل يدل على: عَلَمٌ وَعَلَامَةٌ وما قارب ذلك من عَلَمٍ"^(٢)، والجمع شُرُوطٌ وشَرَائِطُ، وقد شَرَطَ عليه كذا يَشْرِطُ وَيَشْرِطُ، واشْتَرَطَ عليه، وهو: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه.

والشَّرَطُ بالفتح: العلامة، والجمع: أَشْرَاطُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(٣) أي: علاماتها^(٤)، ومن الباب: شَرَطُ الحاجم؛ لأن له علامة وأثر.^(٥)

الشرط اصطلاحاً: يختلف تعريفه بحسب كل علم من العلوم، فهو عند النحاة يختلف عن تعريفه عند الأصوليين والفقهاء، وعن تعريفه عند القانونيين، وما يهمنا هنا هو الشرط الأصولي الفقهي، وهو: "ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته"^(٦).

(١) القواعد الفقهية، للدكتور يعقوب الباحسين (ص: ١٤٤).

(٢) مقاييس اللغة (٣/٢٦٠)، مادة "شرط".

(٣) من سورة محمد، من آية رقم (١٨).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٦/٢٤٠).

(٥) انظر: مقاييس اللغة (٣/٢٦٠)، والصاحح (٣/١١٣٦)، ولسان العرب (٧/٣٢٩)، كلها مادة "شرط".

(٦) الفروق للقرافي (١/٦٠)، وشرح مختصر الروضة (١/٤٣٥)، والبحر المحيط

وأما تعريف نظرية الشرط باعتبارها لقباً على علم معين: فإنني لم أقف -بحسب ما تيسر لي من اطلاع- على تعريف صريح لـ"نظرية الشرط" باعتبارها لقباً اصطلاحياً في الكتابات الفقهية المعاصرة، إلا أنه يمكن اقتراح تعريف لها بالقول بأنها: بناءً نظرياً يجمع تحت مظلته جملة من المسائل الفقهية المتعلقة بالشروط، من حيث ذكر أركانها، وخصائصها، وشروطها، وتقسيماتها، مع تناول تطبيقاتها في أبواب الفقه المختلفة.

ويهدف هذا التعريف إلى تأطير المفهوم في سياق فقهي منظم، يتيح التعامل معه كمنظومة فكرية متكاملة تتدرج تحتها عدد من الأحكام والمسائل المتفرعة.

المطلب الثاني: الأدلة على مشروعية الشروط:

دللت نصوص الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية على مشروعية الشروط ووجوب الوفاء بها إذا كانت لا تتضمن مخالفة لأحكام الشرع، وفيما يأتي أبرز الأدلة التي استند إليها الفقهاء في تقرير هذه المشروعية:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١).

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: هذه الآيات تدل على أن المكلف إذا واثق غيره على أمر وعاهده عليه، فإنه يجب الوفاء له بذلك، مما يدل على أن كل ما اتفق

(٤/٤٣٧)، والتحبير (٣/١٠٦٧)، والدر المختار (١/٩٤)، وشرح مختصر خليل

(٤/١٢٤)، وأسنى المطالب (١/١٧٠)، والروض المربع (ص: ٢٩).

(١) من سورة المائدة، من آية رقم (١).

(٢) من سورة النحل، من آية رقم (٩١).

عليه المتعاقدان والتزامه ضمن عقد مشروع -ومن ذلك الشروط التي تعد جزءاً من تلك العقود أو مما يتولد عنها- فإنه داخل في هذا العموم، ومن ثم يجب الوفاء به، ما دام لا يتضمن محظوراً شرعياً.^(١)

الدليل الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (المسلمون على شروطهم...) ^(٢).

وجه الاستدلال: الحديث أصل صريح في وجوب الوفاء بالشروط بين المسلمين وعدم الرجوع عنها، فمن اشترط أي شرط فهو على شرطه، إلا أن يكون حراماً، وهذا من باب ما أمر الله به من الوفاء بالعقود.^(٣)

الدليل الثالث: عن عائشة ~ قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن شرط مائة مرة، شرط الله أحق وأوثق)^(٤).

(١) انظر: جامع البيان (٤٥٢/٩)، وتفسير القرطبي (١٠٦٩/١٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه بلفظه مطولاً، كتاب القضاء، باب في الصلح (٣٣٢/٣/٣٥٩٤)، والحاكم في مستدركه بلفظه مطولاً، كتاب البيوع، باب المسلمون على شروطهم والصلح جائز (٢٣٢٢/٤٩/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وقد حسنه ابن القطان؛ لأن فيه كثير بن زيد وهو صدوق، وصححه الألباني. انظر: البدر المنير (٥٥٢/٦)، وإرواء الغليل (١٤٢/٥).

(٣) انظر: معالم السنن (١٦٦/٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه مطولاً، كتاب المكاتب، باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فيه (٤٥٦/٩٨/١)، ومسلم في صحيحه بلفظه مطولاً، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤/٢١٣/٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

وجه الاستدلال: هذا الحديث يبين أن الشروط المخالفة لحكم الله باطلة، مما يدل بمفهوم المخالفة فيه: أن الشروط إذا لم تخالف الشرع فإنها باقية على صحتها وجوازها، ولا يُنتقل عن هذا الأصل إلا بدليل. (١)

الدليل الرابع: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه "أَنَّه كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَضَرَبَهُ، فَدَعَا لَهُ فَسَارَ بِسَيْرٍ لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: بَعْنِيهِ بِوُقْيَةٍ، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: بَعْنِيهِ بِوُقْيَةٍ، فَبِعْتُهُ، فَاسْتَنْنَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي... (٢)".

وجه الاستدلال: أن قبول النبي صلى الله عليه وسلم لشروط جابر في البيع، يدل على جواز الشروط في العقود والاعتداد بها، ويترتب على ذلك: لزومها ووجوب الوفاء بها، كما طبق ذلك النبي صلى الله عليه وسلم عملياً. (٣)

وبذلك يتبين أن الشريعة الإسلامية قد قررت مشروعية الشروط، وثبتت أصل الوفاء بها، ما دامت في إطار الضوابط الشرعية، ولم تتضمن مخالفةً لنص أو مقصود شرعي.

المطلب الثالث: أقسام الشروط:

يمكن تصنيف الشروط في الفقه الإسلامي وفق اعتبارات متعددة، يترتب عليها تباين في طبيعتها وأحكامها، وفيما يلي أبرز هذه التقسيمات:

أولاً: تقسيم الشرط باعتبار مصدره، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام:

١- الشرط الشرعي، وهو: كل ما اقتضى الشرع توقف حكم شرعي عليه،

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٨٨/٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه مطولاً، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة (١٨٩/٣، ٢٧١٨/١٩٠)، ومسلم في صحيحه بنحوه مطولاً، كتاب البيوع، باب بيع البعير واستثناء ركوبه (٧١٥/٥١/٥)، من حديث جابر رضي الله عنه موقوفاً.

(٣) انظر: التوضيح لابن الملحق (١٠٨/١٧).

- مثل: الطهارة شرط لصحة الصلاة، فإن صحة الصلاة تتوقف على الطهارة، وعلى غيرها من شروط الصلاة.
- ٢- الشرط اللغوي، وهو: كل لفظ ينبئ عن تعلق شيء بشيء على معنى، كقول: "إن جنتني أكرمتك".
- ٣- الشرط العقلي، وهو: ما أدرك العقل لزومه لمشروطه، مثل: شرط الحياة في وجود العلم والقدرة وغيرهما من صفات الحي.
- ٤- الشرط العادي، وهو: ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عادة، كملاصقة النار الجسم المحرق في الإحراق.^(١)
- ثانياً: تقسيم الشرط الشرعي باعتبار الوجوب والصحة والأداء، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**
- ١- شرط وجوب، وهو: ما يكون به الإنسان مكلفاً، مثل: بلوغ الدعوة إلى شخص؛ فإنه شرط في وجوب الإيمان عليه.
- ٢- شرط أداء، وهو: حصول شرط الوجوب مع التمكن من إيقاع الفعل، فيخرج من ذلك النائم والغافل والناسي ونحوهم، مثل: خلو المرأة من الحيض شرط لأداء الصلاة.
- ٣- شرط صحة، وهو: ما اعتبر للاعتداد بفعل الشيء، كالنية شرط لصحة الصيام.^(٢)

(١) انظر: التلخيص للجويني (٢/٨٩، ٩٠)، وقواطع الأدلة (٢/٢٧٧)، والمستصفي (ص: ٢٦١)، والفروق للقرافي (١/٦١)، والموافقات (١/٤١٣)، وشرح مختصر الروضة (١/٤٣١، ٤٣٢)، وشرح الكوكب المنير (١/٣٦٠).

(٢) انظر: مراقبي الفلاح (ص: ٢٣٤)، والسيل الجرار (ص: ٤٨)، ونشر البنود (١/٤٣، ٤٤)، والمهذب (١/٤٣٦)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (١/٢٩٠)، وجامع المسائل والقواعد للمصليحي (١/٤٦٩، ٤٧٠).

ثالثاً: تقسيم الشرط باعتبار الشارط (جهة اشتراطه)، وهو ينقسم إلى قسمين:

١- الشرط الشرعي، وهو: ما كان مصدره الشارع، مثل: حولان الحول شرط للزكاة.

٢- الشرط الجعلي، وهو: ما كان مصدر اشتراطه المكلف؛ بحيث يعتبره ويعلق عليه تصرفاته ومعاملاته، مثل: الاشتراط في البيوع والنكاح ونحوه، كما لو اشترطت المرأة تقديم المهر في النكاح، وهو على قسمين:

أ- شرط التعليق، وهو: أمر يعتبره المكلف ويعلق عليه تصرفاً من تصرفاته، كقول المكلف: "إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق".

ب- شرط التقييد (المقترن بالعقد)، وهو: التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة، مثل: أن يؤجر بيتاً ويشترط أن تكون الأجرة مقدمة.^(١)

رابعاً: تقسيم الشرط التقييدي باعتبار الصحة والفساد، وهو ينقسم إلى قسمين:^(٢)

١- شرط صحيح، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- شرط موافق لمقتضى العقد، وجوده كعدمه، مثل: أن يشترط حلول الثمن.
ب- شرط من مصلحة العقد، كاشتراط صفة في الثمن، كتأجيله إلى وقت

(١) انظر: الفروق للقرافي (٧٧/١)، وإعلام الموقعين (٣٧٣-٣٧٧)، والمهذب (٤٣٧/١)، والوجيز للبورنو (ص: ٤٠٨)، ونظرية الشرط للشاذلي (ص: ٦٠-٦٢)، وشرح المعتمد للحبش (ص: ٨٨، ٨٩)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩٩/١٢)، (٨/٢٦).

(٢) سألتزم هنا بتقسيمه عند الحنابلة.

معلوم.

ج- شرط منفعة معلومة، مثل: أن يشترط سكنى الدار المبيعة شهراً.

٢- شرط فاسد، وهذا الشرط ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- شرط منافي لمقتضى العقد، يبطل الشرط لا البيع، كأن يشترط أن لا خسارة عليه.

ب- شرط يبطل معه البيع، مثل: أن يشترط على صاحبه عقداً آخر كسلف أو بيع.

ج- شرط معلق لا يصح معه البيع، كقوله: "بعثك إن جئتني بكذا".^(١)

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٤/١٧٠-١٧٢)، والمبدع (٤/٥٠-٥٩)، والإتصاف (٤/٣٤٠-٣٥٨)، وكشاف القناع (٣/١٨٩-١٩٥).

المبحث الثاني: أركان الشرط، وخصائصه، وشروطه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الشرط:

على الرغم من أن كتب الفقه والأصول لا تتضمن غالبًا تقسيمًا صريحًا ومباشرًا لأركان الشرط بوصفه نظرية مستقلة، إلا أن التحليل الفقهي لموارد الشروط في أبواب المعاملات والعبادات يُتيح استنباط أربعة أركان أساسية يقوم عليها الشرط، ويبنى الاعتماد به أو عدمه، ويمكن بيان هذه الأركان على النحو الآتي:

الركن الأول: الشارط (المشروط له)، وهو صاحب الحق في الشرط، وهو إما أن يكون الشارع في الشروط الشرعية، أو المكلف في الشروط الجعلية.

الركن الثاني: المشروط عليه، وهو الشخص الذي يلتزم بتنفيذ الشرط أو الوفاء به تجاه الشارط، ويتحقق هذا الالتزام إما بالتلفظ بالقبول، أو بالرضا الضمني بالعقد المقترن بشرط.

الركن الثالث: صيغة الشرط، وهي الوسيلة التي يعبر بها عن الشرط، وهي إما أن تكون لفظية، أو كتابية، أو تُعلم بالقرائن العرفية.

الركن الرابع: المشروط فيه، وهو محل الشرط، أي: الفعل أو الترك أو الشيء الذي تعلق به الشرط، سواء كان أمرًا إيجابيًا؛ كالقيام بعمل معين، أو سلبياً؛ كترك شيء ما، أو متعلقًا بصفة أو زمان أو مكان.

وبناءً على ما تقدم، فإن تحقق هذه الأركان الأربعة يُعد أساساً لصحة الشرط واعتباره ضمن العقود والتصرفات، سواء أكان الشرط مشروعاً من جهة الشرع، أو صادراً من إرادة أحد الأطراف، وفقدان أحد هذه الأركان يؤدي غالباً إلى بطلان الشرط أو عدم لزومه، بحسب تفاصيل المسألة وموقعها من الفقه.

المطلب الثاني: خصائص الشرط:

تتميز الشروط بجملة من الخصائص التي تُشكّل طبيعتها الفقهية، وهذه الخصائص إما أن تكون عامة تنطبق على الشروط مطلقاً، وإما أن تكون خاصة تنفرد بها بعض أنواع الشروط؛ كالشروط المعقدة والمقيدة، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الخصائص العامة للشرط:

- ١- أن الشرط مقارن للحكم غير مفارق له، فهو لا يتأخر عن الحكم ولا يتقدم عليه زمناً، بل يقعان معاً.
- ٢- أنه مؤثر في الحكم من جهة العدم فقط، فلا تأثير فيه من جهة الوجود، فمثلاً: عدم الطهارة يمنع صحة الصلاة، لكن وجودها لا يُوجب الصلاة، بل يُمهد لصحتها عند أدائها.
- ٣- أنه ليس فيه مناسبة في نفسه، وإنما هو مكمل لحكمة غيره، بخلاف العلة التي تربط الحكم بمناط مناسب.
- ٤- أنه يُعرف بصيغته الظاهرة، كدخول أحد أدوات الشرط (إن، إذا، متى...) في الكلام، أو بدلالة السياق؛ بأن يكون أحد أجزاء الجملة سبباً لوجود الآخر.^(١)

ثانياً: خصائص الشرط المعلق:

- ١- أنه أمر زائد على أصل التصرف، فيدخل على أصل الفعل بأداته؛ كإن وإذا.
- ٢- أنه أمر معدوم على خطر الوجود، فهو متردد بين أن يكون وبين أن لا يكون.

(١) انظر: المهذب (٤٣٨/١)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٩/٢٦)، وعلم مقاصد الشارع للربيعه (ص: ٢٦٩).

٣- أنه لا عمل له في آثار العقد وأحكامه، فإذا تحقق الشرط الذي علق عليه العقد يصبح كأنه لم يكن به شرط، كما أنه ينتج جميع آثاره وأحكامه.

٤- أنه أمر يرجى الوقوف على وجوده، فوجوده مرجو ومنتظر.

٥- أن هذا الشرط يتصل بالجزاء دون وجود فاصل أجنبي بينهما.^(١)

ثالثاً: خصائص الشرط المقيد:

١- أنه أمر زائد على أصل التصرف، فيُجزم فيه بالأصل، ويُشترط فيه أمر آخر؛ كاشتراط تقديم الأجرة في عقد الإيجار.

٢- أنه أمر محتمل الوقوع، فلا يكون مستحيلاً.

٣- أن له عملاً في آثار التصرف وأحكامه، فإذا صدر العقد مقيداً بشرط، فإن عمل هذا الشرط يكون في المرحلة التي تلي تمام العقد، ويبدأ فيها تحقيق آثار العقد وأحكامه، وذلك مثل: اشتراط عدم استعمال العين المؤجرة في غرض معين، فهذا الشرط لا يمنع صحة العقد، لكن يؤثر في كيفية تنفيذه.^(٢)

وبذلك يتبين أن التمييز بين خصائص الشروط يُسهم في فهم طبيعة العلاقة بين التصرفات والقيود المرتبطة بها، ويُساعد في بناء الأحكام على أساس منضبط، لا سيما في مجالات العقود والمعاملات المعاصرة التي تُبنى على اشتراطات متجددة ومعقدة.

(١) انظر: تبيين الحقائق (٢/٢٤٣)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٣١٨)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٨/٢٦، ٩)، ونظرية الشرط للشاذلي (ص: ٦١-٦٨).
(٢) انظر: المنثور للزركشي (١/٣٧٠)، و الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/٢٦)، ونظرية الشرط للشاذلي (ص: ٦١-٦٨).

المطلب الثالث: الشروط المعتبرة لصحة الشرط:

يشترط في الشرط حتى يُعدَّ صحيحاً مؤثراً في التصرفات والعقود، توفر عدد من الضوابط الشرعية والاعتبارات العقلية واللغوية، التي تتكامل لتُضفي على الشرط وصف الاعتبار واللزوم، وقد تناثرت هذه الشروط في مؤلفات الأصوليين والفقهاء، ولم تُجمع غالباً في موضع واحد، إلا أنه يمكن استخلاصها من منطوق نصوصهم ومفهوماتهم، بالإضافة إلى دلالات النصوص الشرعية، وفيما يلي بيان هذه الشروط:

١- العلم بالشرط من المخاطب؛ لأنه لا تحصل القدرة بدون العلم، والله تعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١)، وهذا في كل أنواع الشرط.^(٢)

٢- أن يكون الشرط مما يقدر عليه المكلف، فلا يجوز إعطاء العهد على ما يستحيل أو يصعب الوفاء به من الشروط؛ لأنه تكليف بالمحال، وهو مرفوع شرعاً.^(٣)

٣- ألا يحل الشرط حراماً ولا يحرم حلالاً، لقول النبي ﷺ: (من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له...)^(٤)، فإذا تضمن الشرط مخالفة للشرع فإنه يكون باطلاً لا عبرة به.^(٥)

من سورة البقرة، من آية رقم (٢٨٦). (١)

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه (٦/٣)، والكافي شرح البزودي (٢٠٨٠/٥).

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٦/٣)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٣٢٣/٩).

(٤) سبق تخريجه (ص: ٦).

(٥) انظر: نظرية الشرط للشاذلي (ص: ٦٦).

٤- ألا يكون الشرط منافياً لمقتضى العقد، وذلك بأن يكون الشرط غير ملائم لمقصود المشروط ولا مكمل لحكمته، وذلك لأن العقود إنما شرعت لاستيفاء موضوعاتها.^(١)

٥- أن يكون الشرط وصفاً وجودياً، فالأوصاف العدمية -كترك الكلام والطعام في الصلاة- ليست شروطاً عند التحقيق؛ لأنها أوصاف عدمية.^(٢)

٦- وجود الرضا بالشرط بين المتعاقدين، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣)؛ وذلك لأن الشرط يعد جزءاً من مضمون العقد، والعقود لا تلزم شرعاً إلا بالتراضي.

٧- اتصال الشرط بالعقد وعدم تأخره عنه، فإذا وقعت الشروط متأخرة بعد تمام العقد فإنه لا أثر لها في العقد قطعاً؛ لأنه لا يعد جزءاً من الإيجاب والقبول.^(٤)

٨- أن يكون الشرط متعلقاً بالمستقبل لا بالماضي، كقول القائم: إن قام زيد فاضربه، فإنه لا ينتزل الحكم فيما إذا كان قد قام في الماضي.^(٥)

٩- ألا يكون الشرط معلقاً في المعاوضات، كقول: "بعتك إن جئتني بكذا"، فإنه لا يصح معه البيع -على المذهب-؛ لأن البيع من العقود اللازمة، فلا يجوز أن يعلق وجوده على أمر مجهول الوقوع.^(١)

(١) انظر: المهذب (١/٤٣٧، ٤٣٨)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (١/٤٠٦).

(٢) انظر: جامع المسائل والقواعد للمصليحي (١/٤٧٦، ٤٧٧).

من سورة النساء، من آية رقم (٢٩). (٣)

(٤) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٩/٣، ٤).

انظر: الواضح في أصول الفقه (٣/٦)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٣٧٦). (٥)

(٥). (٣٧٦)

١٠- لا بد أن يكون الشرط وصفاً ظاهراً منضبطاً، فلا يكون أمراً غامضاً أو متفاوت الفهم أو التطبيق، حتى يمكن ضبط الحكم المتعلق به.^(١) وبناءً على ما سبق، يتبين أن صحة الشرط في الفقه الإسلامي مرهونة بتحقق هذه الشروط والقيود، التي تضمن له أن يكون مشروعاً، مُلزماً، معتبراً في العقود والمعاملات، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في ضبط التصرفات وتحقيق مصالح العباد.

انظر: المبدع (٥٨/٤)، والإتصاف (٣٥٦/٤). (١)
(٢) انظر: علم مقاصد الشارع للربيعه (ص: ٢٦٩).

المبحث الثالث: القواعد والتطبيقات الفقهية المتعلقة بالشرط، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: القواعد الفقهية المتعلقة بالشرط:

تستند الشروط في بنيتها الفقهية وتطبيقاتها العملية إلى عدد من القواعد الفقهية التي تُشكّل مرجعاً تأصيلياً لها، وتُبرز موقعها ضمن النسق الفقهي العام، وتتنوع هذه القواعد بين قواعد عامة تُؤسّس حكم الشرط من حيث الصحة والجواز، وأخرى تفصيلية توضّح أثر الشرط في العقود والمعاملات، وفيما يلي أبرز هذه القواعد، مع بيان علاقتها بنظرية الشرط:

القاعدة الأولى: "يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان".

الرباط بين القاعدة والنظرية: تُفيد هذه القاعدة أنه يجب الوفاء بالشروط والالتزام بها ما دامت في حدود القدرة والاستطاعة، والمراد هنا: الشرط التقبيدي الجائز شرعاً^(١)، فهذه القاعدة تؤكد أهمية الشروط، وأنه يجب الالتزام بها ومراعاتها بحسب الإمكان.

القاعدة الثانية: "شرط الواقف كنص الشارع".

الرباط بين القاعدة والنظرية: المراد بالواقف: فاعل الوقف، والقاعدة تُقرر أن شروط الواقف تُعامل معاملة النصوص الشرعية من حيث الالتزام بها وتفسيرها وضبطها^(٢)، ومن هنا فإن هذه القاعدة تعكس صورة من صور الشروط الجعلية التي اكتسبت أهمية وقوة تنفيذية كبيرة، لدرجة أنها تُفهم ضمن أصول الفقه وتُفسّر بالقواعد الأصولية؛ كالنصوص الشرعية.

(١) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٤٥١/١٢)، وقواعد الفقه للبركتي

(ص: ١٤٣).

(٢) انظر: غمز عيون البصائر (٣٣٣/١)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٨٢/٥).

القاعدة الثالثة: "الأصل في الشروط الصحة والجواز".

الرابط بين القاعدة والنظرية: تقرر هذه القاعدة الحكم العام للشروط، وأن الأصل فيها أنها صحيحة جائزة إلا ما أبطله الشارع ونهى عنه، وهذا ما قرره جمهور الفقهاء^(١).

القاعدة الرابعة: "كل شرط بغير حكم الشرع يكون باطلاً".

الرابط بين القاعدة والنظرية: تدل القاعدة على أن الشروط التي تخالف مقصود الشارع وتعارض الحكمة من التشريع باطلة غير معتبرة^(٢)، فهذه القاعدة تعتبر استثناء من الحكم العام للشروط، فهي تُحدّد النطاق الشرعي المسموح به، وتُخرج من دائرته الشروط التي تحلّ الحرام أو تُحرّم الحلال.

القاعدة الخامسة: "مقاطع الحقوق عند الشروط".

الرابط بين القاعدة والنظرية: أي: إن الفصل بين الحقوق بين المكلفين يتحدد تبعاً للشروط التي اتفق عليها المتعاقدان في العقد^(٣)، فهذه القاعدة تبرز التأثير العملي للشرط في بناء الحقوق وتنفيذ المسؤوليات.

القاعدة السادسة: "المشروط شأنه الانتفاء عند انتفاء أحد شروطه".

الرابط بين القاعدة والنظرية: تدل هذه القاعدة على أن تحقق المشروط متوقف على تحقق جميع الشروط المرتبطة به، فإذا انتفى واحد

(١) انظر: إعلام الموقعين (٣/١٠٧-١١٥)، وشرح القواعد السعدية (ص: ١٧٤-١٧٧).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٥/٣٧٩)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٨/٤١٦).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٥/٣٧٥)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (١٠/٨٠٨)، (٨٠٩).

من الشروط اللازمة، بطل المشروط بأكمله^(١)، وهذا يدل على أن العلاقة بين الشرط والمشروط في نظرية الشرط علاقة ضرورية، حيث يُعد الشرط مكوناً بنيوياً لقيام الحكم أو العقد، لا مجرد وصف عارض.

وبهذا يتبين أن نظرية الشرط في الفقه الإسلامي تقوم على مجموعة من القواعد الفقهية الراسخة، التي تُوصّل لها وتضبط مساراتها، مما يُبرز مكانة هذه النظرية في بناء التصرفات، وتنظيم العقود، وتحقيق التوازن بين إرادة المتعاقدين وأحكام الشريعة.

المطلب الثاني: التطبيقات الفقهية المتعلقة بالشرط:

تُعد الشروط من المسائل الفقهية الواسعة الانتشار في أبواب الفقه المختلفة، وقد تناولها الفقهاء بالبحث والتفصيل في سياقات متعددة، وفي هذا المطلب سأعرض ثلاث مسائل تطبيقية مختارة، تمثل نماذج متنوعة من الشروط الواردة في العقود المختلفة.

١- مسألة: اشتراط الدائن هدية من المدين.

صورة المسألة: إذا استقرض شخص مالاً من آخر، وشرط المقرض (الدائن) على المستقرض (المدين) أن يهديه هدية من مال آخر عند السداد، فهل هذا الشرط جائز شرعاً؟

حكم المسألة: اتفق الفقهاء من المذاهب الأربعة^(٢) على أن هدية المقرض للمقرض إن كانت مشروطة فهي حرام بالإجماع، قال ابن المنذر: "وأجمعوا على أن المسلف إذا شرط عُشْر السلف هدية أو زيادة،

(١) انظر: الفروق للقرافي (١٢/٣)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (١٠/٦٢٨).

(٢) انظر: المحيط البرهاني (٣٦٦/٥)، وشرح التلقين (٤٧٢/٢/٣)، وإعانة الطالبين

(٦٥/٣)، والمغني (٤/٢٤٠).

فأسلفه على ذلك، أن أخذه الزيادة ربا^(١)، وقال ابن القطان: "وأجمعوا أن المسلف إذا شرط عند السلف هدية أو زيادة فأسلفه على ذلك أن أخذه الزيادة على ذلك ربا...^(٢)".

الأدلة:

الدليل الأول: عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كل قرض جر منفعة فهو ربا)^(٣).

وجه الاستدلال: أن الهدية المشروطة نفع جرها القرض، فتدخل في عموم هذا الحديث، وهو وإن كان فيه ضعف، إلا أن معناه جاء عن جمع من الصحابة فكان بمثابة الجبر لضعفه.^(٤)

الدليل الثاني: أن القرض في أصله عقد إرفاق وقرية، فإذا اشترط فيه هدية أو منفعة أخرجه عن موضوعه وصار عقد معاوضة، وهو ما يخالف مقصوده الشرعي.^(٥)

(١) الإجماع لابن المنذر (ص: ١٠٩).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع (١٩٧/٢).

(٣) أخرجه ابن حجر في المطالب العالية بلفظه، كتاب البيوع، باب الزجر عن القرض إذا جر منفعة (١٤٤٠/٣٦٢/٧)، من حديث علي عليه السلام مرفوعاً.

في إسناده سوار بن مصعب وهو متروك، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن الملقن: منقطع فيما بين عمارة وعلي، انظر: البدر المنير (٦٢١/٦)، والتلخيص الحبير (٧٩/٣).

(٤) انظر: إعانة الطالبين (٦٥/٣).

(٥) انظر: المغني (٢٤٠/٤)، والدلائل والإشارات على أخصر المختصرات (٢٨٦/٢).

الدليل الثالث: أن الزيادة المشروطة تشبه الربا؛ من جهة كونها فضلاً لا يقابله عوض، والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب؛ سداً للذريعة.^(١)

٢-مسألة: اشتراط الزوج عدم النفقة على الزوجة.

صورة المسألة: إذا اشترط الزوج في عقد النكاح عدم التزامه بالنفقة على زوجته، فهل يصح هذا الشرط؟ وما أثره على صحة العقد؟
الحكم في المسألة: أن هذا الشرط فاسد، والنكاح صحيح، وهو قول الجمهور من الحنفية^(٢)، والمشهور عند المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

الأدلة:

الدليل الأول: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له)^(٦).

وجه الاستدلال: أن هذا الشرط خالف قواعد الشريعة الحاكمة بوجوب النفقة على الزوجة، فبطل الشرط، وبقي النكاح على صحته.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣٩٥/٧).

(٢) انظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (٢٠/٢)، والفتاوى الهندية (٣٠٩/١).

(٣) عند المالكية أن الشرط يبطل، لكن اختلفوا في النكاح، فقيل: أن النكاح يصح، وقيل: أن النكاح يفسد ويفسخ ما لم يدخل بها، فإن دخل ثبت النكاح وسقط الشرط، وقيل: أن النكاح يفسد قبل الدخول وبعده. انظر: التاج والإكليل (٨١/٥)، ومواهب الجليل (٤٤٦/٣)، وحاشية الدسوقي (٣١٧/٢).

(٤) انظر: تحفة المحتاج (٣٨٧/٧)، ونهاية المحتاج (٣٤٤/٦).

(٥) انظر: دقائق أولي النهى (٦٦٩/٢)، وكشاف القناع (٩٨/٥).

(٦) سبق تخريجه (ص: ٦).

الدليل الثاني: أن هذا الشرط ينافي مقتضى العقد، فهو يتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده فبطل، وأما العقد نفسه صحيح، لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد عن العقد لا يشترط ذكره فيه، ولا يضر الجهل به، فلم يبطله.^(١)

الدليل الثالث: القياس على النكاح الذي يقع مع تسمية عوض فاسد؛ فإن العقد يصح، ويُرجع إلى مهر المثل، فكذلك هنا: يصح النكاح ويلغى الشرط الفاسد.^(٢)

٣-مسألة: اشتراط خيار مؤيد في البيع:

صورة المسألة: إذا اشترط المشتري على البائع أن يكون له خيار فسخ البيع إلى الأبد، فهل يصح هذا الشرط؟ وهل يلزم البيع به؟
الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يصح اشتراط الخيار المؤيد في البيع، وهو قول الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والشافعية^(٥)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٦).

القول الثاني: أن هذا الشرط يصح، ويبقيان على خيارهما أبداً، وهو رواية عند الحنابلة^(٧).

(١) انظر: دقائق أولي النهى (٢/٦٦٩، ٦٧٠).

(٢) انظر: كشاف القناع (٥/٩٨).

(٣) انظر: الدر المختار (٤/٥٦٥)، والفتاوى الهندية (٣/٣٨).

(٤) انظر: التاج والإكليل (٦/٣٠٥، ٣٠٦)، ومواهب الجليل (٤/٤١٠-٤١٢).

(٥) انظر: المجموع (٩/١٩٠)، ومغني المحتاج (٢/٤١٧).

(٦) انظر: المغني لابن قدامة (٣/٥٠١، ٥٠٢)، والإتصاف (١١/٢٨٤)، والإقناع للحجاوي (٢/٨٥).

(٧) انظر: المغني لابن قدامة (٣/٥٠١، ٥٠٢)، والفروع لابن مفلح (٦/٢١٥).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: أن الأصل في البيع لزوم العقد ونقل الملك، والخيار المؤبد ينافي هذا الأصل، ويجعل البيع معلقاً غير ناجز.^(١)

الدليل الثاني: أن اشتراط الخيار أبداً يقتضي المنع من التصرف على الأبد، ويُفرضي إلى بقاء المبيع في حكم غير المستقر، وهذا مخالف لمقتضى البيع.^(٢)

الدليل الثالث: قياس الخيار على الأجل، بجامع أنهما مدة ملحقة بالعقد، فلا تجوز مع الجهالة؛ لما في ذلك من الغرر.^(٣)

دليل القول الثاني: قول النبي ﷺ: (المسلمون على شروطهم)^(٤).
شروطهم)^(٤).

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث عام في كل أنواع الشروط، فإذا اشترط العاقد أن له الخيار أبداً فإنه يلزم ويجب الوفاء بهذا الشرط. يمكن أن يجاب عليه: أن العموم يُقيد بما خالف قواعد الشريعة أو مقاصد العقود، وشرط الخيار المؤبد مخالف لمقتضى البيع، فوجب إبطاله دون بطلان أصل العقد.

الترجيح: يترجح في هذه المسألة القول الأول القاضي بعدم صحة اشتراط الخيار أبداً في البيع؛ لما فيه من تعطيل حكم العقد، وتعارضه مع استقرار الملك، ولضعف استدلال القول الثاني، الذي خالف أصل العقد ومقصوده.

(١) انظر: مغني المحتاج (٤١٧/٢).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٥٠٢/٣).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) سبق تخريجه (ص: ٦).

وبذلك يتبين أن نظرية الشرط تُبرز في هذه التطبيقات أثرها العملي البالغ، حيث تسهم في تنظيم التصرفات الشرعية، وتحديد صلاحية الشروط، وبيان ما يُعتد به منها شرعاً وما لا يُعتد به، وفق ضوابط دقيقة مستمدة من نصوص الشريعة ومقاصدها العامة.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على ما منّ به من التيسير والإعانة، فإن وقفتُ إلى صواب فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن وقعتُ في خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله منه.

*وقد توصلتُ من خلال هذا البحث إلى عدد من النتائج المهمة، من

أبرزها:

١- أن نظرية الشرط تمثل بناءً نظرياً يُعنى بدراسة مجموعة من المسائل الفقهية المرتبطة بالشرط، من حيث ذكر أركانها وخصائصها وشروطها وتقسيماتها، مع تناول تطبيقاتها في أبواب الفقه المختلفة.

٢- أن مشروعية الشرط قد ثبتت بأدلة متنوعة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

٣- أن الشروط تنقسم إلى أنواع متعددة بناءً على اعتبارات مختلفة، من أبرزها: تقسيمها باعتبار المصدر: (شرعي، لغوي، عقلي، عادي)، وباعتبار الشارط: (شرعي، جعلي).

٤- أن للشرط أربعة أركان رئيسة تُبنى عليها، وهي: الشارط، والمشروط عليه، وصيغة الشرط، والمشروط فيه.

٥- أن للشرط خصائص عامة تميزها عن غيرها، وأخرى خاصة ببعض أقسامها.

٦- أن نظرية الشرط ترتبط بعدد من القواعد الفقهية، منها: قاعدة "يلزم مراعاة الشرط قدر الإمكان"، وقاعدة "مقاطع الحقوق عند الشرط"، وغيرها من القواعد التي تُظهر أثر الشرط وأهمية الالتزام بها.

٧- أن الفقهاء أوردوا فروعاً فقهية تطبيقية من أبواب مختلفة يمكن التمثيل بها على الشرط، ومن ذلك: اشتراط الدائن هدية من المدين، واشتراط خيار مؤبد في عقد البيع، مما يعكس اتساع نطاق النظرية، وامتدادها في كتب الفقه.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه - المسمى بـ صحيح البخاري-، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد بن ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لذكريا بن محمد السنيكي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
- ٥- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين - حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين-، لعثمان بن محمد الدمياطي، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٧- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المحقق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٨- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري، وضع حواشيه وخرج أحاديثه:

- الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٩-الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي،
الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٠-الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد الحجاوي،
المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة
بيروت - لبنان.
- ١١-الإقناع في مسائل الإجماع، لعلي بن محمد الفاسي، المحقق: حسن
فوزي الصعيدي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة:
الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٢-الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين علي بن سليمان
المرداوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- ١٣-البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله
الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٤-البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير،
لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط،
وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر
والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٥-التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف الغرناطي، الناشر:
دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٦-التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين علي بن سليمان
المرداوي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، ود. عوض القرني، ود.
أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ١٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي العسقلاني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٨- التلخيص في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- ١٩- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لعمر بن علي الشافعي -المشهور بابن الملقن-، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- ٢٠- الجامع لأحكام القرآن، المسمى بـ تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٢١- الجوهرة النيرة، لأبي بكر بن علي الزبيدي، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ.
- ٢٢- الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات لمحمد بن بدر الدين البلباني، المؤلف: د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامي، الناشر: دار الركائز - الكويت، دار أطلس الخضراء، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ.
- ٢٣- الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع، لمنصور بن يونس البهوتي، تحقيق: أ.د. خالد بن علي المشيقح، د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامي، الناشر: دار الركائز للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ.

- ٢٤- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- ٢٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٦- الفتاوى الهندية، للجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ.
- ٢٧- الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، ومعه: تصحيح الفروع، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٨- الفروق - المسمى بـ أنوار البروق في أنواع الفروق -، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الناشر: عالم الكتب.
- ٢٩- القواعد الفقهية، ليعقوب بن عبد الوهاب الباسين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٠- الكافي شرح البزودي، للحسين بن علي السغناقي، المحقق: فخر الدين سيد محمد قانت (رسالة دكتوراه)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ٣١- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد ابن مفلح، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢- المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).

- ٣٣- المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد البخاري، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٤- المستدرک علی الصحیحین، للحاکم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- ٣٥- المستصفي، لمحمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٣٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلی الله علیه وسلم - المسمى بـ صحيح مسلم -، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٧- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ودار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، من المجلد ١ - ١١: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، من المجلد ١٢ - ١٨: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣٨- المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ.
- ٣٩- المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- ٤٠-المهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم بن علي النملة، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤١-الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- ٤٢-الواضح في أصول الفقه، لعلي بن عقيل الظفري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٣-الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، لمحمد صدقي بن أحمد آل بورنو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٤٤-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٥-تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ٤٦-تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي البارعي، حاشية: أحمد الشلبي، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.
- ٤٧-تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة،

- عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م (ثم صورتها دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ).
- ٤٨- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٩- جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد، لعبد الفتاح بن محمد مصيلحي، الناشر: دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع - المنصورة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٤٣هـ.
- ٥٠- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد الدسوقي، الناشر: دار الفكر.
- ٥١- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات، لمنصور بن يونس البهوتي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٢- رد المختار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٣- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العلمية - صيدا - بيروت.
- ٥٤- شرح التلقين، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار السّلامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٥٥- شرح القواعد السعدية، لعبد المحسن بن عبد الله الزامل، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عبد الرحمن بن سليمان العبيد، أيمن بن سعود العنقري، الناشر: دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- ٥٦- شرح الكوكب المنير، لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٧- شرح المعتمد في أصول الفقه، لمحمد حبش.
- ٥٨- شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي الصرصري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٩- علم مقاصد الشارع، لعبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعه، الناشر: شبكة الألوكة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٠- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لشهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحموي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي العسقلاني - المشهور بابن حجر-، الناشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد عبد الباقي.
- ٦٢- قواطع الأدلة في الأصول، لمنصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٣- قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف بيلشرز - كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
- ٦٤- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، الناشر: دار الكتب.
- ٦٥- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم الرويفعي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤هـ.

- ٦٦-مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، لحسن بن عمار الشرنبلالي، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٦٧-معالم السنن، لحمد بن محمد البستي -المعروف بابن الخطاب-، الناشر: المطبعة العلمية- حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- ٦٨-معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٦٩-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٠-منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد المالكي، الناشر: دار الفكر- بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧١-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين محمد بن محمد الحطاب الرعيني، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٧٢-موسوعة القواعد الفقهية، لمحمد صدقي بن أحمد آل بورنو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٧٣-نشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، تقديم: الداوي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب.
- ٧٤-نظرية الشرط في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة في الفقه مع المقابلة بالقوانين الوضعية، لحسن بن علي الشاذلي، الناشر: دار كنوز اشبيليا-الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢م.
- ٧٥-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد الرملي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

References :

- 1-alquran alkarim.
- 2-aljamie almusnad alsahih almukhtasar min 'umur rasul allah sly allh elyh wslm wasunanih wa'ayaamih -almusamaa bi sahih albukharii-, limuhamad bin 'iismaeil albukhari, tahqiq: muhamad zuhayr bin nasiralnaasir,alnaashir: dar tawq alnajari, altabeat al'uwlaa 1422h.
- 3-'iirwa' alghalil fi takhrij 'ahadith manar alsabil, limuhamad bin nasir aldiyn al'albani, 'iishrafi: zuhayr alshaawish,alnaashir: almaktab al'iislamia- bayrut, altabeat althaaniat 1405h- 1985m.
- 4-'asnaa almatalib fi sharh rawd altaalib, lizakaria bin muhamad alsunikii,alnaashir: dar alkitaab al'iislamii.
- 5-'ieanat altaalibin ealaa hali 'alfaz fatih almueayan - hashiatan ealaa fath almueayan bisharh qurat aleayn bimuhimaat aldiyni-, lieuthman bin muhamad aldimyati,alnaashir: dar alfikri, altabeat al'uwlaa, 1418h.
- 6-'iielam almuqiein ean rabi alealamina, li'abi eabd allah muhamad bin 'abi bakr almaeruf biaibn qiam aljawziati, qadim lah waealaq ealayh wakharaj 'ahadithah watharahu: 'abu eubaydat mashhur bin hasan al silman, sharak fi altakhrijji: 'abu eumar 'ahmad eabd allah 'ahmadu,alnaashir: dar aibn aljawzi llnashr waltawzie, almamlakat alearabiat alsaeudiati, altabeati: al'uwlaa, 1423 hi.
- 7-al'iijmaei, li'abi bakr muhamad bin 'iibrahim bin almundhiri, almuhaqiqi: 'abu eabd al'aelaa khalid bin muhamad bin euthman,alnaashir: dar alathar llnashr waltawzie, alqahirati, altabeatu: al'uwlaa, 1425h.
- 8-al'ashbah walnazayir ealaa madhhab 'abi hanifat alnueman, lizayn aldiyn bin 'iibrahim bin muhamad almaeruf biaibn najim almisrii, wade hawashih wakharaj 'ahadithahu:

alshaykh zakariaa eumayrat,alnaashir: dar al kutub aleilmiati, bayrut - lubnan, altabeata: al'uwlaa, 1419 hi - 1999 m.

9-al'ashbah walnazayira, lieabd alrahman bin 'abi bakr jalal aldiyn alsuyuti,alnaashir: dar al kutub aleilmiati, altabeati: al'uwlaa, 1411hi - 1990mi.

10-al'iiqnae fi fiqh al'iimam 'ahmad bin hanbal, limusaa bin 'ahmad alhajaawii, almuhaqiq: eabd allatif muhamad musaa alsabiki,alnaashir: dar almaerifat bayrut - lubnan.

11-al'iiqnae fi masayil al'ijmaei, lieali bin muhamad alfasi, almuhaqaqi: hasan fawzi alsaeidii,alnaashir: alfaruq alhadithat liltibaeat walnashri, altabeati: al'uwlaa, 1424 hi - 2004 mi.

12-al'iinsaf fi maerifat alraajih min alkhilafi, lieala' aldiyn eali bin sulayman almardawi,alnaashir: dar 'iihya' alturath alearabii, altabeat althaaniati.

13-albahr almuhit fi 'usul alfiqah, libadr aldiyn muhamad bin eabd allah alzarkashi,alnaashir: dar alkatbi, altabeat al'uwlaa 1414h- 1994m.

14-albadr almunir fi takhrij al'ahadith waluathar alwaqieat fi alsharh alkabiri, lisiraj aldiyn eumar bin ealiin abn almilqan, tahqiqu: mustafaa 'abu alghit, waeabd allh bin sulayman, wayasir bin kamali,alnaashir: dar alhijrat lilnashr waltawziei- alrayad- alsaediati, altabeat al'uwlaa 1425h- 2004m.

15-altaj wal'iiklil limukhtasar khalil, limuhamad bin yusif algharnati,alnaashir: dar al kutub aleilmiati, altabeati: al'uwlaa, 1416hi-1994m.

16-altahbir sharh altahrir fi 'usul alfiqah, lieala' aldiyn eali bin sulayman almardawi, tahqiqu: da. eabd alrahman aljabrin, wad. eawad alqarani, wada. 'ahmad alsarahi,alnaashir:

- maktabat alrushdi- alrayadi, altabeat al'uwlaa 1421h-2000m.
- 17-altalkhis alhabir fi takhrij 'ahadith alraafieii alkabiri, li'ahmad bin ealii aleasqalani,alnaashir: dar alkutub aleilmiaati, altabeat al'uwlaa 1419hi- 1989m.
- 18-altalkhis fi 'usul alfiqah, lieabd almalik bin eabd alllh aljuayni, tahqiqu: eabd allah julam alnabali, wabashir 'ahmad aleumari,alnaashir: dar albashayir al'iislamiati-bayrut.
- 19-altawdih lisharh aljamie alsahihi, lieumar bin ealiin alshaafieii -almashhur biabn almilaqani-, almuhaqiqi: dar alfalal lilbahth aleilmii watahqiq altarathi,alnaashir: dar alnawadra, dimashq - surya, altabeatu: al'uwlaa, 1429 hi - 2008 m
- 20-aljamie li'ahkam alqurani, almusamaa bi tafsir alqurtubi, li'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad alqurtubi, tahqiqu: 'ahmad albarduni wa'iibrahim 'atfish,alnaashir: dar alkutub almisriat - alqahiratu, altabeatu: althaaniatu, 1384h - 1964 mi.
- 21-aljawharat alnayrat, li'abi bakr bin ealii alzubaydii,alnaashir: almatbaeat alkhayriatu, altabeat al'uwlaa 1322h.
- 22-aldalayil wal'iisharat ealaa 'akhsar almukhtasarat limuhamad bin badr aldiyn albalbani, almualafa: da. eabd aleaziz bin eadnan aleidan, du. 'anas bin eadil alyatamaa,alnaashir: dar alrakayiz- alkuaytu, dar 'atlas alkhadra', alriyad - almamlakat alearabiat alsaeuadiat, altabeati: al'uwlaa, 1439 hi.
- 23-alrawd almurabae bisharh zad almustaqnie mukhtasar almuqaniaea, limansur bin yunis albuhati, tahqiqu: 'a.d khalid bin eali almushayaqah, da. eabd aleaziz bin eadnan

- aleidan, du. 'anas bin eadil alyatamaa,alnaashir: dar alrakayiz llnashr waltawzie - alkuaytu, altabeatu: al'uwlaa, 1438 hi.
- 24-alsil aljaraar almutadafiq ealaa hadayiq al'azhari, limuhamad bin ealiin alshuwkani,alnaashir: dar aibn hazma, altabeata: altabeat al'uwlaa.
- 25-alsihah taj allughat wasihah alearabiati, li'iismaeil bin hamaad alfarabi, tahqiqu: 'ahmad eabd alghafur eatar,alnaashir: dar aleilm lilmalayini- bayrut, altabeat alraabieat 1407h- 1987m.
- 26-alfatawaa alhindiatu, lilajnat eulama' biriasat nizam aldiyn albalkhi,alnaashir: dar alfikri, altabeati: althaaniati, 1310 hi.
- 27-alfuruei, lishams aldiyn muhamad bin muflih almaqdisi, wamaehu: tashih alfuruei, lieala' aldiyn eali bin sulayman almirdawi, tahqiqu: eabd allh bin eabd almuhsin alturki,alnaashir: muasasat alrisalati, altabeat al'uwlaa 1424h- 2003m.
- 28-alfuruq -almusamaa bi 'anwar alburuq fi 'anwa' alfurui-, lishihab aldiyn 'ahmad bin 'iidris alqarafi,alnaashir: ealim alkutub.
- 29-alqawaeid alfiqhiatu, liaequb bin eabd alwahaab albahsini,alnaashir: maktabat alrushdi- alrayadi, altabeat al'uwlaa 1418hi- 1998m.
- 30-alkafi sharh albuzudii, lilhusayn bin eali alsughnaqii, almuhaqiqi: fakhr aldiyn sayid muhamad qanit (risalat dukturah),alnaashir: maktabat alrushd llnashr waltawzie, altabeatu: al'uwlaa, 1422 hi.
- 31-almubdie fi sharh almuqanaea, li'iibrahim bin muhamad abn muflihi,alnaashir: dar alkutub aleilmiati- bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa 1418h- 1997m.

- 32-almajmue sharh almuhadhab (me takmilat alsabaki walmutieii), li'abi zakaria muhyi aldiyn yahyaa bin sharaf alnawwii,alnaashir: dar alfikr (tabeat kamilatan maeaha takmilat alsabakii walmutieii).
- 33-almuhit alburhani fi alfiqh alnuemanii fiqh al'iimam 'abi hanifat radi allah eanhu, li'abi almaeali burhan aldiyn mahmud bin 'ahmad albukhari, almuhaqaq: eabd alkarim sami aljundi,alnaashir: dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, altabeata: al'uwlaa, 1424 hi - 2004 mi.
- 34-alimustadrik ealaa alsahihayni, lilhakim muhamad bin eabd allahalnaysaburi, tahqiqu: mustafaa eabd alqadir eataa,alnaashir: dar alkutub aleilmiati- bayrut, altabeat al'uwlaa 1411h.
- 35-almustasfaa, limuhamad bin muhamad alghazalii, tahqiqu: muhamad eabd alsalam eabd alshaafi,alnaashir: dar alkutub aleilmiati, altabeat al'uwlaa 1413hi- 1993mi.
- 36-almusnad alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah sly allh elyh wslm -almusamaa bi sahih muslimi-, limuslim bin alhajaaj alqushayri, tahqiqu: muhamad fuaad eabd albaqi,alnaashir: dar 'iihya' alturath alearabi- bayrut.
- 37-almatalib alealiat bizawayid almasanid althamaniati, li'ahmad bin ealiin bin muhamad aleasqalani, tahqiqu: majmueat min albahithin fi 17 risalat jamieiatin, tansiqu: da.saed bin nasir alshathari,alnaashir: dar aleasimat lilnashr waltawziea, wadar alghayth lilnashr waltawziei, altabeat al'uwlaa, min almujalad 1- 11: 1419h- 1998m, min almujalad 12- 18: 1420h- 2000m.
- 38-almighni, limuafaq aldiyn eabd allh bin 'ahmad almaqdisi,alnaashir: maktabat alqahirati, 1388h.
- 39-almanthur fi alqawaeid alfiqhiati, li'abi eabd allah badr

- al-diyn muhamad bin eabd allah al-zarkashi, al-naashir: wizarat al-'awqaf al-quayyati, al-tabeati: al-thaaniati, 1405h - 1985m.
- 40-almuhadhab fi eilm 'usul alfiqh almuqarini, lieabd alkarim bin ealii alnumlati, al-naashir: maktabat alrushdi- alrayadi, al-tabeat al'uwlaa 1420hi- 1999m.
- 41-almawsueat alfiqhiat alquayyati, sadir eun: wizarat al'awqaf walshuyuwn al'iislati - alquayyati, al-tabeati: (man 1404 - 1427 ha), al'ajza' 1 - 23: al-tabeat althaaniatu, dar alsalasil - alquayyatu, al'ajza' 24 - 38: al-tabeat al'uwlaa, matabie dar alsafwat - masra, al'ajza' 39 - 45: al-tabeat althaaniatu, tabe alwizarati.
- 42-alwadih fi 'usul alfiqah, lieali bin eaqil alzafri, tahqiqu: da. eabd allh bin eabd almuhsin alturki, al-naashir: muasasat alrisalati- bayrut- lubnan, al-tabeat al'uwlaa 1420h- 1999m.
- 43-alujiz fi 'iidah qawaeid alfiqat alkuliyati, limuhamad sidqi bin 'ahmad al burnu, al-naashir: muasasat alrisalati, bayrut - lubnan, al-tabeata: alraabiati, 1416 hi - 1996 mi.
- 44-badayie alsanayie fi tartib alsharayiei, lieala' al-diyn 'abu bakr bin maseud alkasani, al-naashir: dar al-kutub aleelmiati, al-tabeat althaaniat 1406hi- 1986m.
- 45-taj alearus min jawahir alqamusa, limuhamad bin muhamad alzubaydi, tahqiqu: majmueat min almuhaqiqina, al-naashir: dar alhidayati.
- 46-tabiin alhaqayiq sharh kanz aldaqayiq wahashiat alshshilbii, lieuthman bin eali albariei, hashiat: 'ahmad alshalabi, al-naashir: almatbaeat alkubraa al'amiriatu- alqahirat, al-tabeatu: al'uwlaa, 1313h.
- 47-tuhifat almuhtaj fi sharh alminhaji, li'ahmad bin muhamad alhitmi, rawjaeat wasahahat: ealaa eidat naskh bimaerifat

- lajnat min aleulama'i,alnaashir: almaktabat altijariat alkubraa bimisr lisahibiha mustafaa muhamad, altabeata: bidun tabeatin, eam alnashri: 1357 hi - 1983 m (tham suwwratuha dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut, bidun tabeat wabidun tarikhin).
- 48-jamie albayan fi tawil alqurani, limuhamad bin jarir altabri, tahqiq: 'ahmad muhamad shakiri,alnaashir: muasasat alrisalati, altabeat al'uwlaa 1420h- 2000m.
- 49-jamie almasayil walqawaeid fi eilm al'usul walmaqasidi, lieabd alfataah bin muhamad musilihi,alnaashir: dar alluwluat llnashr waltawziei- almansurati- masri, altabeati: al'uwlaa, 1443h.
- 50-hashiat aldasuqi ealaa alsharh alkabiri, limuhamad bin 'ahmad aldasuqi,alnaashir: dar alfikri.
- 51-daqayiq 'uwli alnahaa lisharh almntahaa almaeruf bisharh muntahaa al'iiradat, limansur bin yunis albuhti,alnaashir: ealam alkutub, altabeati: al'uwlaa, 1414h - 1993m.
- 52-rad almuhtar ealaa aldiri almukhtari, limuhamad 'amin bin eumar abn eabdin,alnaashir: dar alfikri- bayrut, altabeat althaaniat 1412h- 1992m.
- 53-snan 'abi dawud, lisulayman bin al'asheath alsajistani, tahqiq: muhamad muhyi aldiyn eabd alhumidi,alnaashiru: almaktabat aleilmiatu- sayda- birut.
- 54-sharh altalqini, li'abi eabd allh muhamad bin eali almazri, almuhaqiqi: samahat alshaykh mhmmad almukhtar alsslamy,alnaashir: dar algharb al'iislamy, altabeati: altabeat al'uwlaa, 2008 mi.
- 55-sharh alqawaeid alsaediati, lieabd almuhsin bin eabd allah alzaamil, aetanaa biha wakharaj 'ahadithha: eabd alrahman bin sulayman aleubayda, 'ayman bin sueud

- aleanqariu,alnaashir: dar 'atlas alkhadra' llnashr waltawziei, alriyad - almamlakat alearabiat alsaeudiati, altabeati: al'uwlaa, 1422 hi - 2001 mi.
- 56-sharah alkawkab almunira, litaqi aldiyn muhamad bin 'ahmad alfutuhi, tahqiq: muhamad alzuhayli, wanazih hamadi,alnaashir: maktabat aleabikan, altabeat althaaniat 1418h- 1997m.
- 57-sharh almuetamid fi 'usul alfiqah, limuhamad habash.
- 58-sharh mukhtasar alrawdata, lisulayman bin eabd alqawii alsarsarii, tahqiq: eabd allh bin eabd almuhsin alturki,alnaashir: muasasat alrisalati, altabeat al'uwlaa 1407h- 1987m.
- 59-ealam maqasid alshaariei, lieabd aleaziz bin eabd alrahman alrabieati,alnaashir: shabakat al'ulukati, altabeatu: al'uwlaa, 1423hi- 2002m.
- 60-ghamz euyun albasayir fi sharh al'ashbah walnazayira, lishihab aldiyn 'ahmad bin muhamad mikiy alhamwii,alnaashir: dar alkutub aleilmiati, altabeat al'uwlaa 1405hi- 1985m.
- 61-fath albari sharh sahih albukhari, li'ahmad bin ealii aleasqalanii -almashhur biabn hajara-,alnaashir: dar almaerifat - bayrut- 1379, rqqm kutubih wa'abwabih wa'ahadithihi: muhamad eabd albaqi.
- 62-qawatie al'adilat fi al'usuli, limansur bin muhamad alsameani, tahqiq: muhamad hasan alshaafieii,alnaashir: dar alkutub aleilmiati- bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa 1418h- 1999m.
- 63-qawaeid alfiqah, limuhamad eamim al'iihsan almujadadiu albarikati,alnaashiru: alsudaf bibilsharz - karatshi, altabeatu: al'uwlaa, 1407 -1986.
- 64-kshaf alqinae ean matn al'iiqnaei, limansur bin yunis

- albhuti,alnaashir: dar alkitab.
- 65-lisan alearabi, lijamal aldiyn muhamad bin makram alruwifaei,alnaashir: dar sadr- bayrut, altabeat althaalithata- 1414h.
- 66-miraaqi alfalaah sharh matn nur al'iidah, lihasan bin eamaar alsharunbilali, aetanaa bih warajaeah: naeim zarzur,alnaashir: almaktabat aleasriatu, altabeatu: al'uwlaa, 1425h - 2005m.
- 67-maealim alsanan, lihamd bin muhamad albastii -almaeruf biabn alkhatabi-,alnaashiru: almatbaeat aleilmiatu- halb, altabeatu: al'uwlaa 1351h - 1932m.
- 68-muejam maqayis allughati, li'ahmad bin faris alqazwini, tahqiq: eabd alsalam muhamad harun,alnaashir: dar alfikri, 1399h- 1979m.
- 69-mighni almuhtaj 'iilaa maerifat maeani 'alfaz alminhaji, lishams aldiyn muhamad bin 'ahmad alshirbini,alnaashir: dar alkitab aleilmiatu, altabeat al'uwlaa 1415hi- 1994m.
- 70-mnah aljalil sharh mukhtasar khalil, limuhamad bin 'ahmad almaliki,alnaashir: dar alfikri- bayrut, 1409h- 1989m.
- 71-mawahib aljalil fi sharh mukhtasar khalil, lishams aldiyn muhamad bin muhamad alhataab alraeinii,alnaashir: dar alfikri, altabeat althaalithat 1412hi- 1992m.
- 72-musueat alqawaeid alfiqhiati, limuhamad sidqi bin 'ahmad al burnu,alnaashir: muasasat alrisalati, bayrut - lubnan, altabeatu: al'uwlaa, 1424h - 2003m.
- 73-nashr albnud ealaa maraqi alsaead, lieabd allah bin 'iibrahim alshanqiti, taqdima: alday wuld sisi baba - 'ahmad ramzi,alnaashir: matbaeat fadalatan bialmaghribi.
- 74-nazariat alshart fi alfiqh al'iislamii, dirasat muqaranat fi alfiqh mae almuqabalat bialqawanin alwadeiati, lihasan bin ealii alshaadhili,alnaashir: dar kunuz ashbilya-alrayad, altabeat al'uwlaa, 2022m.
- 75-nihayat almuhtaj 'iilaa sharh alminhaji, lishams aldiyn muhamad bin 'abi aleabaas 'ahmad alramli,alnaashir: dar alfikri, bayrut, altabeati: t 'akhirat - 1404h/1984m.